

السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار

ففرق بين الكفالة على ميت معسر قد تعذر الرجوع عليه وتعذرت عليه وجوه المكاسب وتعذر
تعلق الضمان به وبين حي صحيح كاسب يمتلك ويتعلق به الضمان وغيره .
وأما اشتراط الكفيل براءة المكفول عليه فظاهر لأنه بريء بهذا الشرط لا أنه يبرأ من الأصل
فصل .

وصحيحها أن يضمن ما قد ثبت في ذمة معلومة ولو مجهولا ولا رجوع أو سيثبت فيها وله الرجوع
قبله وفاسدها أن يضمن بغير ما قد ثبت كبعين قيمى قد تلف وما سوى ذلك فباطلة كالمصادرة
وضمنت ما يغرق أو يسرق ونحوهما إلا لغرض .

قوله فصل وصحيحها أن يضمن بما قد ثبت في ذمة معلومة إلخ .

أقول اعلم أن دخول الكفيل في الكفالة باختيار نفسه هو إلزام لنفسه بما لزم للغير
على معين والتزام بما ذهب على الغير وهذا أمر يصح من المكلف الدخول فيه لأنه رضى بما
يتعقبه من الضمان وللإنسان أن يخرج من ماله ما شاء فيما شاء ولا فرق بين أن يخرج شيئا من
ماله تمليكاً للغير أو هبة له أو نذراً عليه وبين أن يلزم نفسه ما لزم فلانا أو بما ذهب
على فلان والجهالة في الحال لا تؤثر فساداً في هذه الكفالة ولا بطلاناً لأن الاعتبار في مثل
هذا بما ينتهي إليه الحال وهو سينتهي إلى العلم بقدره جملة أو تفصيلاً